

الوضوح الكلي في كل هيئة من هياكل مزارع المزارع العمومية فكل من يملك في ملكه ما يفوق
 المصاريف العمومية من ١٠٠٠٠ ليرة الى ٣٠٠٠٠ ليرة وكان في ملكه ما يفوق المصاريف
 ضربت في مزارعها مائة ومائة شمس حياضت شهيرة في ليلها وخصه ونبات رابطة وحده فمقرنته
 وامر العمارة والمقاضي من من مائة المستمرة وخصها ما كانت فيه من الدين المتقضية
 ووضع الدين بويرا بويرا في كل طرف سنتين من بعد وصول الحاكم بحري راجع فدارين
 الموضوعة الموضوعة تحت الزراعة من ١٩٧٠ الى ١٩٧٠ فان في سنة ١٨٤٣
 عن ٣٠٠٠٠ فدان من الارض تحت الزراعة من ١٥٠٠٠٠ راس من الغنم والماعز وبلغ
 من الاوقاص ٥٠٠٠٠ راس من الالعام و١٥٠٠٠ راس من الماعز والماعز وبلغ
 مقدار الاوصار من المصالح ٨٠٠٠٠ ليرا وفي سنة ١٨٤٣ كسفت حديد الحماض من
 حصل الدين في الشمال وكان هذا اكتشاف معاصر في الاشرفيات المفضلة للوقف وفي شهر اكتوبر
 في صلات اخرى من ارض الطاعة وعقد من ارض الثروات المفضلة للوقف وفي شهر اكتوبر
 سنة ١٨٤٥ فعين الحاكم روث بدل الحاكم بحري وسافر في الحكومة الى احد اوقفوس
 سنة ١٨٤٨ وفي طرف هذه المرة انقضت اشغال مصادر الحماض في الزراعة في الزيادة مع ارضي
 العينية وصار هذا المعدل من أكبر موارد التضخم في المستمرة في السنة وبلغ عدد الاوصار
 من بعد كسفت استخراج من المعدل المشهور في نواحي هذه الوباء بوزن ١٠٠٠٠٠ ليرة
 من الحماض المفقود يبلغ ٧٠٠٠٠٠ ليرة ومن هذا الوباء في ارض مصر ارضي في ارض
 في سنة ١٨٤٣ ليرا وفي سنة ١٨٤٨ في اوقفوس سنة ١٨٤٨ في اوقفوس سنة ١٨٤٨
 وفي مرة حكومة وكلفت الفتن البار الكبيرو في مرة المعقود من اجل الموضوعة
 فيه من وصلت الى حافة ١٣٠٠٠ ميل من قمه وفي سنة ١٨٥٠ وكلفت طريقه الو
 حكاه المحلة بترتيب بحري في الاقليم وفي سنة ١٨٥٠ بلغ عدد الاوصار
 التي انفق ٤٥٣٦٦٨ ليرا وفي سنة ١٨٥١ كسفت معدن الذهب في فيكتوريا فكان
 كسفت حديد حديد على نظام اوستريا الجنوبية لوزن شهيد من ان يفتقر عن
 ٥٠٠٠٠ انفس خزبا الاقليم في طلب ميازين الذهب وجامم حصل تقريبا في كوم
 الاوشال فطالبت الحكومة ما حصل من تلك المصا لطا والسنة بعد ورمتو سبائك
 الذهب ورهقت الحكومة البريطانية للحاكم المستمرة في خزيب معدن الذهب من اجل
 ان تدفع منها كافة سبائك الذهب المكنت استخراج من المعادن واصناف الذهب
 التي تقدم الريا واسترحن هذه الكانة في غاية الصيق لسنة ١٨٥٥ بعد الميلاد وفي
 شهر يونيو سنة ١٨٥٥ فبعت السير ريثد رر مكرو وبل صاكا وفي عدة اراضي ارضي
 في المستمرة وخطوطا وادعت نظام حكومة فيكونه وان شئت السلك المديرة
 واصححت اطلاق المصلحة في داخل الاقليم واستقامت حل وثرست مصاح البرسطة
 والتفاريقات من اجل المواصلة بين الجمالات المتخلفة من المستمرة وما جاورها من
 المستمرات وثرست في مدينة تحذيره مواصلة المياض المداومة لتحويل المياض الكبرا
 وتزييت بقعة من المياض العمومية اليها هذه وفي اكتوبر سنة ١٨٥٦ اوفوا قانون
 وانظام المزمع عليه المستمرة لحد الآن وكان فتح اول مجلس شورى اورلان في ٢٢
 اوقفوس سنة ١٨٥٧ بعد الميلاد

في عدة سيا حة كانت نظرية في وصمة الاراضي الموضوعة في اوستريا الجنوبية سيما
 في تشكيل شركة في مدينة بودو في سنة ١٨٤٤ عن شركة ارض اوستريا الجنوبية
 وكان مقدسه الشركة محذري ارضي في اوستريا الجنوبية من الحكومة البريطانية
 ويجريها بالاربا من حيث من طرفها ببولطون فترا في تلك الشركات حري في نقل
 هذا الموضوع الا انما حاصل من هذه الما كانت حري من السكن
 وفي سنة ١٨٤٥ استحصلت شركة نفوق بشركة عمارة اوستريا الجنوبية على رخصه من
 الحكومة البريطانية بفتح الاوقف الموضوعة وكانت شروط هذه الخطة
 ان الاراضي بترتيب مديرها باقول عن الشركة شغل كل فدان (بلغ الغداه بعد ذلك ليرا)
 وان الاريا الموضوعة في بيع هذه الاراضي بحري جمع وحرف مبالغته على جهة الاربا
 والحدسطة اعمال الشركة يجب ان تعقد مجلس مبعوثين مقرنين من طرف هذه الشركة
 وان يكون تعيين الحاكم من طرف الحكومة وفي يوليو سنة ١٨٤٦ وصلت الازمعة الموضوعة
 بالتى التي كانت يقبضت للمقبرة الى جزيرة كما تجاور ونزل الما هرون في الجزيرة
 حتى اوقف الخواص لوقا منهم دواصا وحصص الشرع في حوض الياه ونظام الخيول
 مع غاية السعة واتخذ على الموضع على شط نهر بطون وعلى فنة ٧٠ ميل من فنه
 واطلق على هذا الما بالاسم كدليده تشريفنا لاسم مكة الكفرة بوزن ٣٠٠٠٠٠ قليم
 الرابع ونقل الما هرون على المقدر الى البحوق الا فنتيت بقا منهم فترا وحصل المدا
 في شغل وتشكيل وادارة محلات السكن وتعيين بوفها هاتد مارش او الحاكم في
 المقبرة واستقر نظام الوظيفة في ٢٨ ديسمبر سنة ١٨٤٦ بعد الميلاد وكان
 جميع الكاش في ذلك الوقت ٤٤٦٠٠٠ ففصل عم الغب على المستمرة اختلف بسبب
 سوء التقدير في توزيع الاراضي فله هذا الاخلال نفس الاوقف والكفرة سويلا
 وذلك ان البيع الاول في الاراضي المنشية عمليا مدينة عمليه كان حصل في شهر
 مارش سنة ١٨٤٦ وكان ضمن كل فدان مختلف بين جنه ليرات وثمانين ليرة
 ليران وستين ليرة فترا الفتن حتى وصل الى مقدار مختلف من ٢٠٠٠ ليرة الى
 ٣٠٠٠ ليرة ضمن كل فدان في ارض مدينة عمليه واما في اراضي الاقليم فختلفت
 من كل فدان من ليرا الى مائة ليرا واثم الاجنة المترخفة وتشتت امسات
 الكيفية المتخرفة حتى بلغ اوجه الشغل الواحد في اليوم الواحد من ١٥ شغل الى
 واحد ليرا فحصل في نفس هذه السنة روفق والى امر الكثير من الناس الى الرحا
 والخراب ومقت هذه للحمية ارباي الاراضي والاهلاك وتولدين زيادة اشراكات
 هذه الاعمال نزاع وشقاق كبير بين الحكومة والاصالي حتى انه في فبراير سنة
 ١٨٤٨ طلبت الحكومة البريطانية الى حكم بوهنا هاتد مارش الى الكفوة وتعيين بول
 امير الولى عمولة فاستم رضام الوظيفة في اكتوبر سنة ١٨٤٨ وعقد الى هذا
 الحاكم الجديد شركة النرف في الاطعام ونقص له باطة نفوق من مبالغ بيع الاراضي
 وصرولا في الاوشال العمومية وادارة اشغال الاطعام على منوال وهو مستقيم هيدها
 استم رضام الوظيفة وهو الاقليم في وسط مصعب واحواله الشائعة فاعاد بحريه
 وحسن ادارته وسقده شوكة الشباب الامين والتقى ووضع الاعمال كاليته حتى
 حال واصور منوال ونظر بعين البصيرة والتقدير للواضي والهدو الا انه شعر في
 وجه اخرى في اجراء اشغال كعمية كثيرة حصل في ميا ريرا ضيق شديد في المستمرة
 وقدم مصعب ليعمل الحكومة البريطانية في من اجل عمالها والقصود على فاجلت حكومة
 انظمة البضيق عمليا ورفقت الاعمالا عملا وطقت بفق في سنة ١٨٤١ وكانت
 المارة التي بنف عمليا الحكومة البريطانية في هذا الاقل فقط في سنة ١٨٤١ وكانت
 الحجة الدافعة للمستقيمة وهي ان الجزيرة البريطانية لا تستحق ان يكون مستورها في
 المستمرة الدائرة في شأن اصلاحه فغلا ثم انب اليه بعد ذلك الى زوال هذه
 المصعب وضعت الحكومة البريطانية في اوراق المالا التي تموت عمليا من طرف
 المستمرة ومعلمة دينا عمليا
 وفي شهر ميا سنة ١٨٤١ فعين جبروع بحري حاكما فاجاز في ادارته طرق الاوضار
 الكون

Copyright of University